

التحليل الجغرافي للأسواق الشعبية في منطقة العجيلات بليبيا الواقع والتحديات

أ. عبد الحكيم المبروك الفرجاني*
قسم الجغرافيا، كلية التربية، العجيلات، جامعة الزاوية
البريد الإلكتروني: a.alfirjani@zu.edu.ly

A Geographical Analysis of Traditional Markets in the Al-Ajilat Region,
Libya: Current Realities and Challenges
Abdulkhakim Al-Mabrouk Al-Ferjani*
Department of Geography, Faculty of Education, University of Zawiya,
Libya

Abstract:

This study aims to examine the traditional markets in the Ajaylat area from a geographical perspective by analyzing their spatial, economic, and social characteristics, as well as identifying the challenges they face and ways to develop them. The study relied on a descriptive-analytical approach supported by field surveys, library sources, and maps, in addition to using geographical analysis tools to determine the spatial distribution of the markets.

The results showed that the traditional markets in Ajaylat represent vital centers for economic and social activity, contributing to the marketing of agricultural and artisanal products, providing employment opportunities, and enhancing social interaction among the city's residents and neighboring areas. It was also found that Ajaylat's geographical location along the coastal road contributed to stimulating commercial movement and attracting both traders and consumers.

Despite this significance, traditional markets face several challenges, most notably weak infrastructure, lack of organization and management, absence of essential facilities, increasing competition with modern markets, as well as environmental and social impacts associated with congestion and waste accumulation.

The study concludes that developing traditional markets requires improving infrastructure, enhancing organization and management, activating environmental monitoring, and supporting micro-financing for local artisans and traders. Such measures would enhance the efficiency of traditional

markets and their role in supporting the local economy while preserving the cultural and social identity of the region.

Keywords: Traditional markets, local economic development, social and environmental challenges

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأسواق الشعبية في منطقة العجيلات من منظور جغرافي، من خلال تحليل خصائصها المكانية والاقتصادية والاجتماعية، والكشف عن التحديات التي تواجهها وسبل تطويرها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالمسح الميداني والمصادر المكتبية والخرائط، إلى جانب استخدام أدوات التحليل الجغرافي لتحديد التوزيع المكاني للأسواق.

أظهرت النتائج أن الأسواق الشعبية في العجيلات تمثل مراكز حيوية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تسهم في تسويق المنتجات الزراعية والحرفية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التفاعل الاجتماعي بين سكان المدينة والمناطق المجاورة. كما تبين أن الموقع الجغرافي للعجيلات على الطريق الساحلي ساهم في تنشيط الحركة التجارية وجذب التجار والمستهلكين.

ورغم هذه الأهمية، تواجه الأسواق الشعبية عدة تحديات أبرزها ضعف البنية التحتية، نقص التنظيم والإدارة، غياب المرافق الأساسية، والمنافسة المتزايدة مع الأسواق الحديثة، إلى جانب التأثيرات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالازدحام وتراكم النفايات. تخلص الدراسة إلى أن تطوير الأسواق الشعبية يتطلب تحسين البنية التحتية، تعزيز التنظيم والإدارة، وتفعيل الرقابة البيئية، بالإضافة إلى دعم التمويل الصغير للحرفيين والتجار المحليين. ومن شأن هذه الإجراءات تعزيز كفاءة الأسواق الشعبية ودورها في دعم الاقتصاد المحلي والحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأسواق الشعبية، التنمية الاقتصادية المحلية، التحديات الاجتماعية والبيئية

المقدمة:

تُعَدُّ الأسواق الشعبية أحد أبرز المظاهر الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، فهي ليست مجرد أماكن للتبادل التجاري فحسب، بل تمثل فضاءً للتفاعل الاجتماعي والثقافي، ومؤشراً مهماً على طبيعة الأنشطة الاقتصادية ومستوى التنمية

في أي منطقة. وقد ارتبطت الأسواق الشعبية تاريخيًا بالأنشطة الزراعية والحرفية والتجارية، حيث شكّلت مركزًا لتصريف المنتجات وتلبية احتياجات السكان بأسعار مناسبة، إضافةً إلى دورها في تعزيز العلاقات الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. وتُعد منطقة العجيلات في الساحل الغربي الليبي نموذجًا بارزًا لانتشار الأسواق الشعبية التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي للمنطقة، بالنظر إلى موقعها الجغرافي المتميز وتنوع مواردها الزراعية والبشرية. حيث تلعب هذه الأسواق دورًا حيويًا في حركة التبادل التجاري وتوفير فرص العمل، فضلاً عن مساهمتها في تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة.

غير أنّ هذه الأسواق تواجه جملةً من التحديات المعاصرة، من أبرزها ضعف البنية التحتية، غياب التنظيم الإداري، التأثيرات البيئية السلبية، والمنافسة المتزايدة مع مراكز التسوق الحديثة. مما يفرض الحاجة إلى دراسات أكاديمية معمقة لتحليل واقع هذه الأسواق، والكشف عن العوامل المؤثرة في نشأتها وتطورها، ورصد التحديات التي تواجهها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بالأسواق الشعبية في منطقة العجيلات، ويمكن تلخيصها في:

1. غياب التنظيم الفعّال وضعف البنية التحتية، مما ينعكس سلبًا على كفاءة الأسواق الشعبية.
2. المنافسة المتزايدة مع الأسواق الحديثة والمراكز التجارية التي تؤثر على دور الأسواق التقليدية.
3. التحديات البيئية والاجتماعية مثل الازدحام، تراكم النفايات، وتأثر حركة البيع بالظروف المناخية.
4. الحاجة إلى تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للأسواق الشعبية وضمان استدامتها من خلال التخطيط والتطوير.

فرضيات البحث:

1. تسهم الأسواق الشعبية في العجيلات بشكل ملموس في دعم الاقتصاد المحلي عبر توفير فرص العمل وتنشيط التجارة.

2. يتأثر واقع الأسواق الشعبية بالعوامل الجغرافية المكانية مثل الموقع، التوزيع السكاني، ووفرة الموارد المحلية.
3. تواجه الأسواق تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتنظيمية تحد من فعاليتها واستمراريتها.
4. تطوير البنية التحتية وتحسين الإدارة والتخطيط سيسهم في رفع كفاءة الأسواق الشعبية وتعزيز دورها في خدمة المجتمع المحلي.

أهداف البحث:

1. تحليل الجغرافي للأسواق الشعبية في منطقة العجيلات، وتحديد العوامل المكانية التي أثرت في نشأتها وتطورها.
2. تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأسواق الشعبية من خلال دراسة الأنشطة التجارية ودورها في توفير فرص العمل وتعزيز التماسك الاجتماعي.
3. تشخيص التحديات والمعوقات التي تواجه الأسواق الشعبية من الناحية الاقتصادية، البيئية، الإدارية والاجتماعية.
4. تقديم توصيات عملية وعلمية تهدف إلى تحسين أداء الأسواق الشعبية وتطوير دورها في خدمة المجتمع المحلي وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية القصوى.

أهمية البحث:

1. يسلط الضوء على الأسواق الشعبية في منطقة العجيلات من منظور جغرافي اقتصادي، وهو موضوع نادر التناول في الأدبيات العلمية.
2. يوفر إطارًا تحليليًا يمكن الاعتماد عليه في بحوث ودراسات مستقبلية تتعلق بالأسواق الشعبية ودورها في التنمية.
3. يوضح إسهام الأسواق الشعبية في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل، دعم التجارة، وتسويق المنتجات الزراعية والحرفية.
4. يبرز دور الأسواق الشعبية في تعزيز التماسك الاجتماعي، توطيد العلاقات بين السكان، والحفاظ على الموروث الثقافي المحلي.
5. يقدم توصيات عملية لتطوير البنية التحتية، تحسين الإدارة والتنظيم، وتفعيل استراتيجيات تعزز كفاءة هذه الأسواق وقدرتها على مواجهة التحديات.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: يقتصر البحث على منطقة العجيلات الواقعة في الساحل الغربي الليبي، باعتبارها مجاًلاً جغرافياً محدداً لانتشار الأسواق الشعبية التي تُعد موضوع الدراسة.
2. الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة بين 2025 - 2020، وذلك بهدف تحليل واقع الأسواق الشعبية خلال هذه السنوات الأخيرة، مع إمكانية الإشارة إلى بعض التطورات التاريخية السابقة للتوضيح عند الحاجة.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لعرض خصائص الأسواق الشعبية في منطقة العجيلات من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، وتحليل هذه الخصائص للكشف عن الواقع الفعلي والتحديات المرتبطة به. كما تم توظيف المنهج الجغرافي التطبيقي لبحث العلاقة بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والمكان الجغرافي، وتحديد أنماط التوزيع المكاني للأسواق. وفيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، فقد استندت الدراسة إلى المصادر الثانوية من كتب ودراسات وإحصاءات رسمية، إلى جانب المسح الميداني الذي شمل الزيارات المباشرة والملاحظة، إضافة إلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والخرائط لتوضيح التوزيع المكاني..

المبحث الأول - مفهوم الأسواق الشعبية ودورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي:

1- مفهوم الأسواق الشعبية:

تُعرف الأسواق الشعبية على أنها أماكن تجارية تقليدية مفتوحة أو مغلقة، تهدف إلى تبادل السلع والخدمات بين البائعين والمستهلكين، وتتميز عادة بتنوع السلع ووفرتها بأسعار مناسبة. وتختلف عن الأسواق الحديثة أو المراكز التجارية الكبرى في طبيعة التنظيم، حجم البنية التحتية، وطبيعة الأنشطة التجارية التي تركز على تلبية الاحتياجات اليومية للسكان المحليين.

كما يمكن النظر إلى الأسواق الشعبية من منظور جغرافي واقتصادي باعتبارها ظاهرة مكانية مرتبطة بالسكان والأنشطة الاقتصادية، فهي تعكس توزيع السكان،

الموارد المحلية، وأساليب الإنتاج والتبادل في المجتمع. وقد نشأت هذه الأسواق تاريخياً كنتيجة طبيعية لتلاقي البائعين والمستهلكين في مواقع يسهل الوصول إليها (1)، خاصة في المدن والقرى التي تعتمد على الزراعة والحرف التقليدية.

2- دور الأسواق الشعبية في النشاط الاقتصادي:

تُعد الأسواق الشعبية من أهم الركائز الداعمة للاقتصاد المحلي، إذ تؤدي وظائف اقتصادية متعددة تُسهم في تعزيز الاستقرار المعيشي للسكان. فهي تمثل مصدراً مهماً لتوفير فرص العمل، حيث تتيح للبائعين الصغار وأصحاب الحرف والمنتجين المحليين إمكانية كسب العيش وتحقيق دخل يومي مستمر. كما تسهم هذه الأسواق في تحريك عجلة النشاط التجاري من خلال تبادل السلع والخدمات بين التجار والمستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية داخل المجتمع المحلي. وإلى جانب ذلك، تُعتبر الأسواق الشعبية قناة أساسية لدعم الإنتاج المحلي، إذ تعرض المنتجات الزراعية والحرفية التي تُنتج في المنطقة، مما يعزز الاعتماد على الموارد المحلية ويحد من الحاجة إلى السلع المستوردة. (2) كما أن دورها يمتد ليشمل التأثير المباشر في الأسعار، حيث تُسهم طبيعتها التقليدية في توفير السلع بأسعار مناسبة تتماشى مع القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع، وبذلك تُعد أداة مهمة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

3- دور الأسواق الشعبية في النشاط الاجتماعي:

لا يقتصر دور الأسواق الشعبية على بعدها الاقتصادي، بل تمتد أهميتها لتشمل مراكز اجتماعية حيوية داخل النسيج الحضري والمجتمعي. فهي تُسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية عبر توفير فضاء للتفاعل المباشر بين مختلف فئات المجتمع من بائعين ومشترين، الأمر الذي يقوي العلاقات الإنسانية ويعزز روح التضامن والتكافل (3). كما توفر هذه الأسواق فرصة للفئات المهمشة، كالنساء والشباب وذوي الدخل المحدود، للمشاركة الفاعلة في النشاط التجاري، مما يمنحهم موقعاً اقتصادياً واجتماعياً أكثر استقلالية. وإلى جانب ذلك، تُعد الأسواق الشعبية وسيطاً مهماً لنقل الثقافة والتراث، إذ تعكس بوضوح العادات والتقاليد المحلية من خلال أنماط البيع والشراء، وطبيعة السلع المتداولة، وأوقات النشاط التجاري، وهو ما يجعلها أداة فعالة للحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع. كما تؤدي هذه الأسواق دوراً مباشراً في التأثير

على أنماط الحياة اليومية للسكان، إذ تساهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحدد اتجاهات الاستهلاك لديهم، بما يرسخ حضورها كعنصر اجتماعي واقتصادي متكامل. **ثانياً- الجغرافيا الاقتصادية وأهمية دراسة الأسواق:**

1- مفهوم الجغرافيا الاقتصادية: هي فرع من الجغرافيا يركز على دراسة توزيع الأنشطة الاقتصادية على سطح الأرض، والعلاقات بين الإنسان والمكان في إنتاج وتبادل السلع والخدمات. تهتم الجغرافيا الاقتصادية بتحليل المواقع والموارد، ودراسة نمط الاستغلال الاقتصادي للأراضي، وتقييم تأثير الأنشطة الاقتصادية على المجتمعات المحلية والبيئة المحيطة (4).

وثُعد الأسواق الشعبية جزءاً من الظواهر الاقتصادية المكانية، إذ تعكس التفاعل بين الموقع الجغرافي، النشاط الاقتصادي، والعلاقات الاجتماعية. فهي تظهر العلاقة بين الموارد المحلية، موقع السوق، والكثافة السكانية، وتوضح كيفية استغلال المجتمع لهذه الموارد وتوزيعها .

2- أهمية دراسة الأسواق من منظور الجغرافيا الاقتصادية:

تكتسب دراسة الأسواق الشعبية أهمية خاصة لكونها تمثل إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحياة السكان وأنشطتهم اليومية (5)، إذ تسهم الدراسات الجغرافية في تحليل التوزيع المكاني لهذه الأسواق وفهم مواقعها وانتشارها داخل المدن والقرى، فضلاً عن علاقتها بالمناطق السكنية والزراعية والصناعية. كما أن لهذه الأسواق دوراً محورياً في تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال دعم الإنتاج الزراعي والحرفي وتوسيع نطاق التجارة المحلية، الأمر الذي ينعكس على توفير فرص عمل متنوعة للسكان المحليين. ومن ناحية أخرى، تكشف الدراسات الجغرافية عن العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في اختيار مواقع الأسواق، مثل شبكات النقل وطرق المواصلات، والكثافة السكانية، وتوافر الموارد المختلفة. وتبرز أهمية هذه الدراسات كذلك في دعم جهود التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية من خلال توفير نتائج يمكن أن تسهم في وضع استراتيجيات مناسبة لتحسين أداء الأسواق الشعبية وضمان قدرتها على تلبية احتياجات السكان بصورة أكثر فاعلية. كما أن للأسواق الشعبية دوراً اجتماعياً لا يقل أهمية عن دورها الاقتصادي، حيث تسهم في تلبية

الاحتياجات اليومية للأسر، وتعزيز مظاهر التماسك الاجتماعي، إضافة إلى دعم الفئات المهمشة وإدماجها في الدورة الاقتصادية للمجتمع.

ثالثاً- أنواع الأسواق الشعبية وخصائصها (6):

تتباين الأسواق من حيث طبيعة الأنشطة التجارية وحجمها وموقعها الجغرافي، الأمر الذي انعكس في ظهور عدة أنماط رئيسية، لكل منها خصائصه ووظائفه الاقتصادية والاجتماعية. فالأسواق اليومية تُعقد بصورة مستمرة وتتركز على توفير السلع الأساسية كالخضروات والفواكه والمواد الغذائية، مما يجعلها أداة رئيسية لتلبية الاحتياجات المعيشية للسكان وضمان استمرارية الدورة الاقتصادية اليومية. أما الأسواق الأسبوعية فتقام مرة أو مرتين في الأسبوع، وتتميز بتنوع معروضاتها التي تشمل الملابس والأدوات المنزلية والحرف اليدوية، وهو ما يمنحها دوراً محورياً في جذب المتسوقين من نطاقات جغرافية أوسع، ويجعلها مركزاً للتبادل الاقتصادي والاجتماعي على المستويين المحلي والإقليمي. وفي المقابل، تُقام الأسواق الموسمية في أوقات محددة من السنة، وترتبط غالباً بمواسم زراعية أو مناسبات اجتماعية ودينية، حيث يتركز نشاطها على المنتجات الموسمية مثل الحبوب والتمور، لتجسد بذلك الطابع الدوري للنشاط الزراعي والحياة الاجتماعية. وأخيراً، تتميز الأسواق المتخصصة بتركيزها على سلع بعينها كالحرف اليدوية أو الملابس التقليدية أو المنتجات الغذائية كالأسماك واللحوم، وتخدم شريحة معينة من المستهلكين، مما يمنحها طابعاً وظيفياً يميزها عن الأنماط الأخرى.

خصائص الأسواق الشعبية (7):

تتميز الأسواق الشعبية بمجموعة من الخصائص المكانية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تعكس طبيعتها ودورها في المجتمع المحلي. فعلى الصعيد المكاني غالباً ما تُقام هذه الأسواق في مراكز حضرية أو في مواقع يسهل الوصول إليها مثل قرب الطرق الرئيسية والساحات العامة أو بجوار الأحياء السكنية، كما يظهر انتشارها المكاني بما يتوافق مع التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية السائدة في المنطقة. أما من الناحية الاقتصادية فهي توفر السلع الأساسية بأسعار تتناسب مع مختلف الفئات الاجتماعية، وتشكل نقطة محورية لتداول المنتجات المحلية سواء الزراعية أو الصناعية، إضافة إلى دورها البارز في دعم الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص

عمل للباعة والموردين. وعلى المستوى الاجتماعي تؤدي الأسواق الشعبية وظيفة تتجاوز الجانب الاقتصادي لتصبح فضاءً للتفاعل الاجتماعي بين البائعين والمستهلكين، حيث تعكس أنماط الثقافة المحلية والعادات الاجتماعية من خلال أساليب البيع والشراء، فضلاً عن مساهمتها في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم الفئات المهمشة كالنساء والشباب. وفيما يتعلق بالجانب التنظيمي والإداري فإن هذه الأسواق غالباً ما تتسم بضعف التنظيم مقارنة بالأسواق الحديثة، إذ تتميز بالمرونة في الأسعار وطبيعة التعامل التجاري، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات متكررة تتعلق بالازدحام والنظافة ومحدودية البنية التحتية.

رابعاً- العوامل المؤثرة في نشأة الأسواق الشعبية وتطورها (8):

1- العوامل الجغرافية والطبيعية: تُعد مجموعة من العوامل الجغرافية من أبرز المحددات المؤثرة في ظهور الأسواق وانتشارها، حيث يمثل الموقع الجغرافي عاملاً أساسياً في هذا السياق، إذ تميل هذه الأسواق إلى التركيز في مراكز المدن والقرى أو في المواقع القريبة من الطرق الرئيسية التي تربط بين التجمعات السكانية والمناطق الزراعية. كما أن توفر الموارد الطبيعية يسهم بشكل مباشر في نشأة هذه الأسواق، فالمناطق التي يكثر فيها النشاط الزراعي أو إنتاج السلع اليدوية غالباً ما تشهد قيام أسواق شعبية تُخصص لتسويق تلك المنتجات. وإلى جانب ذلك، تبرز سهولة الوصول كأحد العناصر الحاسمة، إذ إن قرب الأسواق من المناطق السكنية يتيح للسكان إمكانية الوصول إليها بيسر، الأمر الذي يعزز من حركتها التجارية ويزيد من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

2- العوامل الاقتصادية: تتأثر نشأة الأسواق الشعبية وتوسعها بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يلعب حجم الطلب المحلي دوراً محورياً في هذا المجال، فكلما ازدادت كثافة السكان وتعاضمت حاجتهم إلى السلع والخدمات اليومية، ازدادت احتمالات ظهور الأسواق الشعبية واتساع نطاقها. كما أن توافر السلع، سواء الزراعية أو الحرفية أو الأساسية، يسهم في تحديد نوعية الأسواق وحجمها، في حين يشكل مستوى الدخل ومستوى المعيشة عاملاً مؤثراً في طبيعة حركة السوق ونوعية السلع المعروضة فيه. وإلى جانب ذلك، تؤدي العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً لا يقل أهمية، إذ تبرز العادات والتقاليد المحلية في تحديد

مواعيد إقامة الأسواق، سواء كانت يومية أو أسبوعية أو موسمية، وهو ما يعكس تداخلاً وثيقاً بين الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في تشكيل ملامح الأسواق الشعبية.

3- العوامل الاجتماعية والثقافية: تؤثر العادات والتقاليد المحلية بشكل مباشر في تنظيم الأسواق الشعبية وتحديد مواعيد انعقادها، سواء كانت يومية أو أسبوعية أو موسمية، كما تنعكس أيضاً على نوعية السلع المطلوبة وأنماط الاستهلاك السائدة في المجتمع. وإلى جانب ذلك، تشكل العلاقات الاجتماعية عنصراً محورياً في تكوين هذه الأسواق، إذ لا تقتصر وظيفتها على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتكون فضاءً للتلاقى الاجتماعي يعكس طبيعة العلاقات بين الباعة والمستهلكين، ويجسد في الوقت نفسه مستوى التماسك والتضامن داخل المجتمع المحلي.

4- العوامل الإدارية والتنظيمية: يُعد الجانب التنظيمي والإداري من العوامل المهمة التي تؤثر في كفاءة الأسواق الشعبية واستمراريتها، حيث يسهم التخطيط المحلي من خلال وضع السياسات التنظيمية وتوفير البنية التحتية الملائمة في تعزيز فاعلية هذه الأسواق والحد من المشكلات المرتبطة بالنظافة والازدحام وضعف الخدمات. كما أن الإشراف والرقابة من قبل الجهات المحلية يمثلان عنصراً أساسياً في تحسين مستوى الأداء وضمان جودة الخدمات المقدمة، فضلاً عن حماية المستهلكين وتنظيم العلاقة بين الباعة والمتسوقين بما يحقق التوازن بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

5- العوامل التاريخية: ترتبط بعض الأسواق الشعبية بالأصول التقليدية والتاريخية للمدن والقرى، إذ تنشأ في كثير من الحالات نتيجة لوجود مراكز تجارية قديمة أو مناطق تاريخية كانت تمثل في الماضي نقاطاً للتبادل التجاري، وهو ما يمنح هذه الأسواق طابع الاستمرارية عبر الزمن ويجعلها جزءاً من الهوية المحلية. وفي المقابل، يسهم التطور الحضري والنمو العمراني المتسارع في إعادة تشكيل طبيعة هذه الأسواق أو إيجاد أسواق جديدة تستجيب للاحتياجات المتزايدة للسكان، مما يعكس قدرة الأسواق الشعبية على التكيف مع التحولات المكانية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المدن والمجتمعات المحلية.

خامساً- نماذج ودراسات مقارنة لأسواق شعبية في مناطق أخرى:

لإثراء البحث وفهم طبيعة الأسواق الشعبية في منطقة العجيلات، كان من المفيد الاستعانة بالدراسات المقارنة التي تناولت هذه الظاهرة في مناطق عربية وإفريقية وآسيوية، حيث كشفت هذه الدراسات عن أوجه اختلاف الأسواق الشعبية من حيث التنظيم والدور الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى التحديات التي تواجهها. ففي السياق العربي، أظهرت الأبحاث التي أجريت في مصر (9) أنَّ الأسواق الشعبية مثل خان الخليلي في القاهرة وسوق العتبة تُعد مصدراً مهماً لفرص العمل بالنسبة للفئات المتوسطة والدنيا، كما تسهم في دعم الإنتاج المحلي للحرف اليدوية، إلا أنها تعاني من مشكلات مزمنة تتعلق بالازدحام وضعف النظافة والقصور في التنظيم الإداري. وفي الأردن وفلسطين، ركزت بعض الدراسات على أسواق عمان ورام الله، وأكدت أنها تشكل رافداً مهماً للاقتصاد المحلي وتمثل فضاءً للتفاعل الاجتماعي بين مختلف الفئات، غير أنَّ ضعف الرقابة الحكومية أدى إلى انتشار المنافسة غير المنظمة والتباين الملحوظ في الأسعار.

أما في إفريقيا، فقد بيّنت الدراسات التي تناولت الأسواق الشعبية في تونس والمغرب، ولا سيما في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وفاس، أنَّ هذه الأسواق تقوم بدور محوري في تسويق المنتجات الزراعية والحرفية، وأن تحسين بنيتها التحتية وتنظيمها ساهم في رفع كفاءتها الاقتصادية. كما أبرزت أهمية هذه الأسواق في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، حيث تعكس أنماط البيع والشراء فيها العادات التقليدية، على الرغم من استمرار التحديات المرتبطة بانتشار الأسواق العشوائية والتأثيرات الناجمة عن التحولات الاقتصادية الحديثة. وفي السياق الآسيوي، ركزت الدراسات على أسواق نيودلهي وداكا في كل من الهند وبنغلاديش، وأوضحت أنها تؤدي دوراً اقتصادياً حيوياً في تلبية احتياجات السكان اليومية، لكنها تواجه ضغطاً كبيراً ذات طابع بيئي وإداري نتيجة نقص خدمات النظافة ومشكلات النقل وغياب التنظيم الرسمي، وهو ما انعكس سلباً على مستوى كفاءتها.

ومن خلال هذه الدراسات المقارنة يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المفيدة في فهم واقع الأسواق الشعبية بالعجيلات، من أبرزها أنَّ تحسين التنظيم والإدارة يسهم في رفع كفاءة هذه الأسواق والحد من المشكلات المتعلقة بالنظافة والازدحام، كما أنَّ

تطوير البنية التحتية وتزويد الأسواق بالمرافق الأساسية يعزز من قدرتها الاقتصادية ويجذب مزيداً من التجار والمستهلكين. وإلى جانب ذلك، فإن الموازنة بين الحفاظ على الطابع التقليدي للأسواق الشعبية وتطوير خدماتها بما يتلاءم مع احتياجات السكان تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية وضمان استمرارية هذه الأسواق كفضاء اقتصادي واجتماعي وثقافي في آن واحد.

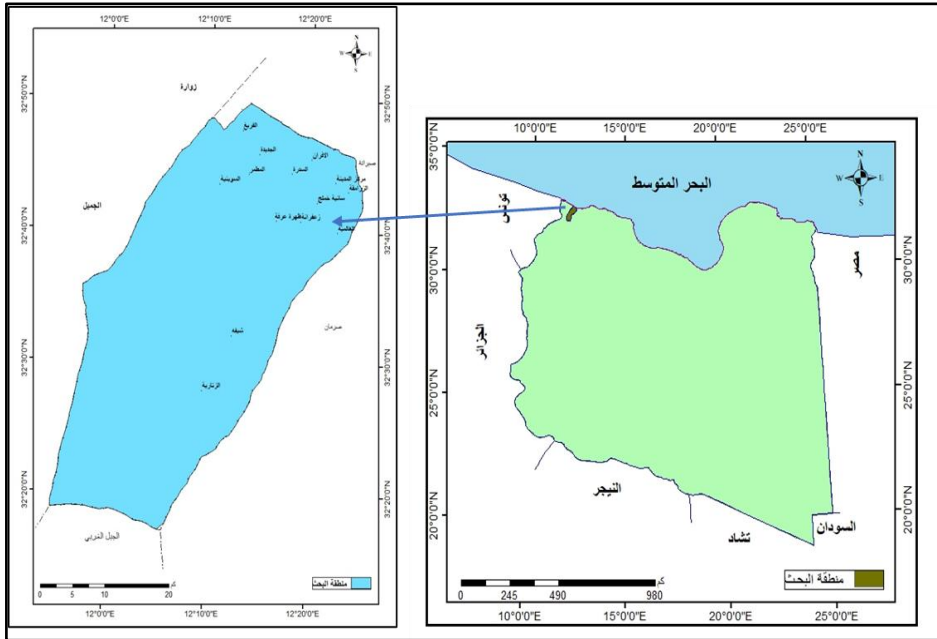
المبحث الثاني - الخصائص الجغرافية لمنطقة العجيلات:

1- الموقع الجغرافي: تقع منطقة العجيلات في الجزء الغربي من ليبيا ضمن نطاق إقليم الساحل الغربي، حيث يحدها من الشرق مدينة صبراتة، ومن الغرب مدينة الجميل، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب مناطق زراعية وسكنية تتصل ببلديتي زلطن ورقداين. وتتميز العجيلات بموقع استراتيجي على الطريق الساحلي الدولي الذي يربط العاصمة طرابلس بالحدود التونسية، مما جعلها نقطة عبور تجارية مهمة ومركزاً للتبادل الاقتصادي والاجتماعي. وتخضع المنطقة إدارياً لبلدية العجيلات، التي تتولى الإشراف على إدارة الأسواق وتنظيم الخدمات المحلية.

يمتد الموقع المدروس عند دائرة $32^{\circ}16'$ $32^{\circ}48'$ شمالاً وخطى طول $11^{\circ}52'$ و $24^{\circ}12'$ شرقاً ويظهر هذا الامتداد الجغرافي تدرجاً طبوغرافياً متنوعاً يجمع بين مناطق مرتفعة نسبياً وأخرى منخفضة، وهو ما ينعكس بوضوح على أنماط الاستخدامات الأرضية. فالمناطق المنخفضة غالباً ما تكون عرضة للغمر بالمياه خلال مواسم الأمطار، في حين أن المناطق المرتفعة تتيح فرصاً أفضل للاستغلال الزراعي والعمراني.

هذا التباين الطبوغرافي يمنح العجيلات أهمية خاصة من الناحية الجغرافية، حيث يسهم في تشكيل بيئة ديناميكية تتأثر بالعوامل الطبيعية والمناخية، وهو ما ينعكس بدوره على أنماط الاستقرار البشري وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، ومنها الأسواق الشعبية. كما أن الخصائص المورفومترية للموقع تؤكد على دوره كنموذج ملائم لدراسة العلاقة بين تضاريس السطح وأنماط استخدام الأرض، إلى جانب تقييم المخاطر البيئية المحتملة مثل الغمر أو الانجرافات. ومن ثم، فإن إدراك الخصائص المكانية للموقع يمثل خطوة أساسية في فهم ديناميكيات الأسواق الشعبية وآليات توجيه التنمية المحلية في المنطقة.

خريطة الموقع الجغرافي منطقة البحث



المصدر: عمل الباحث :استنادا الأطلس الوطني، مصلحة المساحة، 1979 وباستخدام برنامج ArcMap 10.8

2- المناخ: تمثل الخصائص المناخية أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تشكيل أنماط النشاط البشري والاقتصادي (10)، بما في ذلك الأسواق الشعبية التي تتأثر بدرجة مباشرة بالمتغيرات الجوية. ويظهر المناخ في المنطقة بطابع متوسطي شبه جاف، حيث تتباين درجات الحرارة والرطوبة والأمطار تبعاً لتأثير كل من البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى. ففي فصل الصيف تسجل المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة قد يصل إلى نحو 45°م في شهري يوليو وأغسطس

نتيجة لتأثير الكتل الهوائية الحارة والجافة القادمة من الجنوب، وهو ما يؤدي إلى تقليص ساعات النشاط التجاري في الأسواق الشعبية خلال النهار، مع تركّز الحركة الاقتصادية في الفترات الصباحية والمسائية. أما في فصل الشتاء، فتنخفض درجات الحرارة إلى مستويات قد تقل أحياناً عن 8°م، خاصة في شهري يناير وفبراير، وهو ما يحدّ بدوره من حجم الإقبال على الأسواق في ساعات الصباح الباكر.

وتُظهر معدلات الرطوبة النسبية تفاوتاً ملحوظاً يتراوح بين 55% و65% في المتوسط السنوي، حيث ترتفع خلال فصل الشتاء بفعل التأثير البحري، في حين تنخفض صيفاً مع هبوب الرياح الجافة. ويؤثر هذا التباين في راحة المتسوقين والتجار على حد سواء، كما ينعكس على طبيعة تخزين السلع المعروضة، ولا سيما المواد الغذائية سريعة التلف. وإلى جانب ذلك، تخضع المنطقة لتأثير أنماط مختلفة من الرياح، أبرزها الرياح الشمالية والغربية الرطبة التي تسود في الشتاء وتكون عادة مصحوبة بالأمطار، إضافة إلى رياح القبلي الصحراوية التي تهب في الربيع وأحياناً في الصيف، مسببة ارتفاعاً حاداً في درجات الحرارة وتراجعاً في مستوى الرؤية بسبب العواصف الترابية، وهو ما يؤدي إلى ركود نسبي في حركة الأسواق.

أما الأمطار فتتسم بالتذبذب وعدم الانتظام، حيث يبلغ معدلها السنوي نحو 285 ملم، يتركز معظمها في فصل الخريف الذي يشكل ما يقارب ثلثي مجموع الهطول السنوي، في حين تتراجع كميتها في فصلي الشتاء والربيع وتنعدم تقريباً في فصل الصيف. ويؤثر هذا التذبذب على النشاط الزراعي في المنطقة، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على وفرة السلع الزراعية في الأسواق الشعبية وأسعارها.

يتضح أن المناخ في العجيلات يمثل عاملاً حاسماً في تحديد أوقات عمل الأسواق، وحجم الإقبال عليها، ونوعية السلع المتداولة فيها. فالتغيرات المناخية، سواء تمثلت في شدة الحرارة أو تقلبات الأمطار أو هبوب الرياح المحملة بالأتربة، تترك بصماتها الواضحة على واقع الأسواق الشعبية وتحدياتها التنموية.

3- التربة والموارد الزراعية: تمثل التربة أحد العناصر الطبيعية المؤثرة في النشاط البشري والاقتصادي، حيث تحدد خصائصها درجة ملائمتها للزراعة أو لل عمران (11)، وهو ما ينعكس بدوره على واقع الأسواق الشعبية من حيث تنوع السلع

الزراعية والغذائية المعروضة. وتظهر في المنطقة أنماط رئيسة من التربة، لكل منها خصائصها وإمكاناتها وتحدياتها.

فالتربة الرملية المرتبطة بالكثبان تُعد من أكثر الأنواع انتشاراً في أجزاء واسعة من العجيلات. وتتسم بضعف تماسكها وانخفاض خصوبتها وقلة قدرتها على الاحتفاظ بالمياه، مما يجعل استغلالها الزراعي محدوداً. هذا الانخفاض في الإنتاجية الزراعية يقلل من تنوع المنتجات المحلية التي يمكن أن تُعرض في الأسواق الشعبية، ويفرض في كثير من الأحيان الاعتماد على السلع القادمة من مناطق مجاورة. كما أن قابلية هذه التربة للانجراف الهوائي تمثل تحدياً إضافياً للتوسع العمراني أو الزراعي المنظم.

أما التربة المالحة (السباح)، فتغطي أجزاء أخرى من الأراضي المنخفضة القريبة من البحر أو مجاري الأودية. وتتصف بارتفاع نسبة الملوحة وقرب مستوى الماء الأرضي من السطح، وهو ما يضعف بنيتها الفيزيائية ويحد من صلاحيتها للزراعة. ويترتب على ذلك قلة الغطاء النباتي الطبيعي وضعف النشاط الزراعي في تلك المناطق، الأمر الذي ينعكس مباشرة على محدودية المحاصيل المحلية المتداولة في الأسواق الشعبية، ويؤدي إلى تذبذب في وفرة المعروض وارتفاع في الأسعار خلال بعض المواسم.

وبذلك يتضح أن خصائص التربة في منطقة العجيلات، بما تتسم به من تباين بين الكثبان الرملية والسباح، تؤثر بشكل مباشر في طبيعة الإنتاج الزراعي المحلي، وبالتالي في واقع الأسواق الشعبية التي تعتمد بدرجة كبيرة على هذا الإنتاج. كما أن هذه الخصائص تمثل أحد التحديات الأساسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (12) وتبرز الحاجة إلى حلول عملية مثل تحسين التربة أو التوسع في استيراد السلع لضمان استقرار الأسواق وتلبية احتياجات السكان.

4- الموارد المائية: تُعد الموارد المائية من المحددات الرئيسة للأنشطة الاقتصادية، لاسيما في المجال الزراعي الذي يمثل المصدر الأساسي للسلع المتداولة في الأسواق الشعبية. وبحكم وقوع المنطقة في إقليم الساحل الغربي لليبيا الذي يتسم بندرة الأمطار وعدم انتظامها، فإن الاعتماد يكاد يكون شبه كلي على المياه الجوفية لسد احتياجات الري وتوفير المنتجات الزراعية. (13)

تشير الدراسات الحديثة إلى أنّ المياه الجوفية في منطقة العجيلات تنسم بارتفاع مستويات الملوحة وتعرضها لتداخل مياه البحر، نتيجة القرب الجغرافي من الساحل (14)، فضلاً عن الاستغلال المفرط للمخزون المائي دون ضوابط. وينعكس هذا الوضع بصورة مباشرة على واقع الأسواق الشعبية في المنطقة، إذ يسهم تدهور نوعية المياه في تقليص الرقعة الزراعية وتراجع إنتاجية المحاصيل المحلية، مما يؤدي إلى محدودية المعروض في الأسواق وارتفاع أسعار السلع، إضافة إلى تنامي الاعتماد على المنتجات الواردة من مناطق أخرى. وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار مشكلة الموارد المائية أحد التحديات الجوهرية أمام استدامة الأسواق الشعبية في العجيلات، وهو ما يستدعي تبني سياسات فعّالة لإدارة المياه الجوفية، والحد من التلوث والملوحة، بما يضمن استمرارية دعم النشاط الزراعي وتوفير المنتجات الأساسية للسكان.

ثالثاً- الخصائص السكانية والاقتصادية في منطقة العجيلات:

يُعد تحليل الخصائص السكانية من الجوانب الأساسية في الدراسات الجغرافية، لما لها من دور في تفسير الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه مسارات التنمية المستقبلية. فالتغير في حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم يعكس بدقة حجم الطلب على الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والإسكان والمياه والطاقة، (15) وهو ما ينعكس بدوره على دينامية الأسواق الشعبية التي تُعتبر المرأة المباشرة للاستهلاك المحلي. شهدت منطقة العجيلات خلال العقود الأخيرة نمواً سكانياً متباين المراحل. ففي الفترة الأولى (1984-1995) سجلت المنطقة أعلى معدل للنمو بلغ 7.6%، وهو ما يعكس مرحلة توسع سكاني سريع ارتبط بارتفاع معدلات الخصوبة وتدفق بعض الهجرات الداخلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة واضحة في حجم السكان. بينما شهدت الفترة الثانية (1995-2006) تباطؤاً ملحوظاً في النمو، حيث انخفض المعدل إلى 2.7% ثم 1.7%، وهو ما يشير إلى بداية مرحلة الانتقال الديموغرافي، حيث تراجع معدل المواليد واستقرت حركة الهجرة، مما انعكس على معدلات النمو رغم استمرار الزيادة العددية. أما الفترة الثالثة (2006-2021) فقد اتسمت باستقرار نسبي في معدل النمو عند 1.7%، غير أن كبر حجم القاعدة السكانية حينها أسفر عن تسجيل أعلى زيادة

عددية تجاوزت 22 ألف نسمة، وهو ما يعكس تحول النمو من طابع نسبي مرتفع إلى نمو عددي كبير بفعل التوسع الطبيعي للسكان

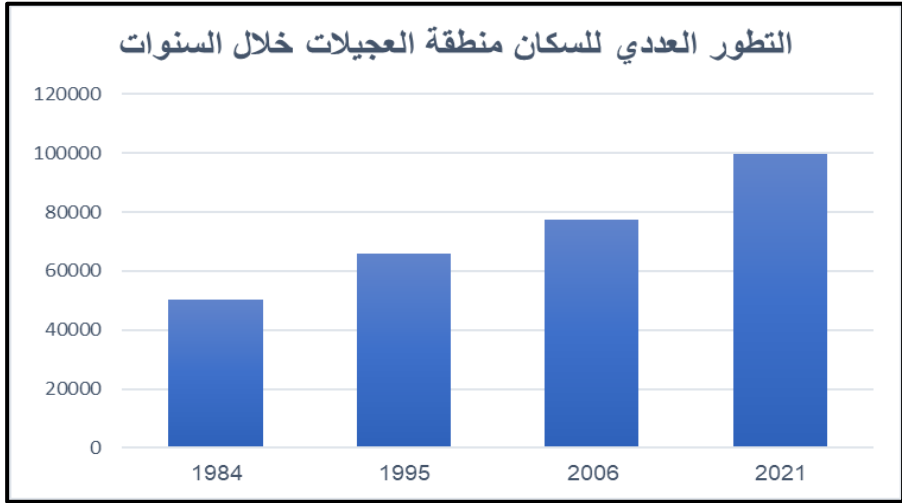
جدول (1) التطور العددي سكان منطقة العجيلات للمدة 1984-2021م

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو (%)
1984	50327	7.6
1995	65739	2.7
2006	77446	1.7
2021	99877	1.7

المصدر : بيانات الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان للأعوام 1973-1984-1995-2006م

العدد مقدر وفق معادلة التقدير السكاني : - $ك = 2 = 1(ر+1)ن$ حيث $ك = 2$: عدد السكان المتوقع، $ك = 1$: عدد السكان في التعداد الأخير : $ر$: معدل النمو ، ويتم قسمته على 100 لتحويله الى قيمة مطلقة ، $ن$: عدد السنوات القادمة (16) وعند النظر إلى الاتجاه العام للفترة (1984-2021)، يتضح أن عدد سكان العجيلات قد تضاعف تقريباً خلال 37 عاماً، إذ ارتفع من 50,327 نسمة سنة 1984 إلى نحو 99,877 نسمة سنة 2021. ويُظهر هذا المسار تراجعاً تدريجياً في معدلات النمو السكاني يقابله تزايد مطّرد في الزيادة العددية، وهو ما يعكس خصائص سكانية جديدة تفرض تحديات على التخطيط العمراني والاقتصادي، خصوصاً في تلبية الطلب المتنامي على الخدمات العامة والسلع الأساسية التي تمثل الأسواق الشعبية أحد أهم منافذها.

ويُعزى هذا النمو السكاني إلى عدة عوامل، أبرزها الزيادة الطبيعية الناتجة عن ارتفاع معدلات المواليد، إضافةً إلى الطفرة الاقتصادية التي شهدتها ليليا عقب اكتشاف النفط وما تبعها من توسع في المؤسسات التعليمية والصحية والخدمية. وقد انعكس ذلك على الواقع العمراني بمدينة العجيلات من خلال اتساع الأحياء السكنية وتزايد الطلب على المرافق الخدمية، الأمر الذي انعكس بدوره على الأسواق الشعبية من حيث حجمها وتنوع السلع المعروضة فيها لتلبية احتياجات السكان المتزايدين.



المصدر : بيانات الجدول (1)

ومن منظور مستقبلي، فإن استمرار النمو السكاني يُتوقع أن يضاعف الضغوط على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الأسواق الشعبية التي ستواجه تحديات مرتبطة بالازدحام وتنامي الطلب، ما يستوجب وضع سياسات حضرية وتجارية متكاملة تستوعب هذه الزيادة السكانية، وتضمن استدامة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

الأنشطة الاقتصادية والحرف التقليدية وعلاقتها بالأسواق الشعبية في منطقة العجيلات:

تُعد الأنشطة الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية في تشكيل البنية الاجتماعية والعمرانية للمدن، إذ تعكس طبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافية، وتُساهم في تحديد ملامح النمو الحضري والوظيفي (17). برزت الحرف والصناعات التقليدية، إلى جانب النشاط التجاري، كعناصر فاعلة في تكوين الهوية الاقتصادية والاجتماعية لمدينة العجيلات وأسواقها الشعبية.

أولاً- الحرف والصناعات التقليدية:

تُعتبر الصناعات التقليدية جزءاً أصيلاً من التراث الثقافي، حيث ارتبطت منذ القدم بالحياة اليومية للسكان وأسواقهم الشعبية. وتتنوع هذه الصناعات بتنوع البيئات، فانعكس ذلك على المواد الخام وأساليب الإنتاج (18). وقد برزت صناعة النسيج اليدوي

كإحدى أوسع الحرف انتشاراً، حيث تخصصت النساء في غزل الصوف وشعر الماعز ووبر الإبل وتحويلها إلى منتجات تقليدية مثل الجرد والكليم والبطاطين. كما انتشرت الصناعات الجلدية (الأحذية التقليدية البلغة والسروج) والصناعات المعدنية (الأواني النحاسية) والفخارية (الأواني الطينية والجرار) في مدن مثل طرابلس وغدامس وبني وليد، بينما تميزت طرابلس وبنغازي بصياغة الذهب والفضة (19). أما في منطقة العجيلات كان للصناعات التقليدية حضور بارز في الأسواق الشعبية، حيث ارتبطت هذه الصناعات بالبيئة الريفية والزراعية للمنطقة. فقد شملت الحرف الزراعية صناعة الأدوات اليدوية المستخدمة في الزراعة، كما برزت أعمال النجارة والحداة في توفير الأدوات المنزلية والمنتجات البسيطة. وظهرت الصناعات الجلدية بوصفها نشاطاً مهماً، ولا سيما في صناعة البلغة والسروج الخاصة، في حين كانت تجارة الفخار، التي تجلب من المناطق المجاورة، تلقى رواجاً واسعاً داخل الأسواق. ولم يقتصر الأمر على الرجال فحسب، بل أسهمت النساء بدور ملحوظ في إنتاج المنسوجات اليدوية والأغطية البسيطة التي عُرضت في الأسواق الأسبوعية. ومن خلال هذه الحرف والصناعات التقليدية تبلور رافد أساسي للاقتصاد المحلي، أسهم بدوره في تعزيز استمرارية الأسواق الشعبية باعتبارها مراكز للتبادل التجاري والثقافي.

ثانياً - النشاط التجاري والأسواق الشعبية:

يُعد النشاط التجاري من أبرز الوظائف الحضرية التي تضطلع بها المدن، إذ لا يقتصر دوره على تلبية احتياجات سكانها فحسب، بل يمتد ليشمل سكان القرى والضواحي المحيطة بها. ويقصد بالنشاط التجاري مجموع المؤسسات والمحلات التي تتعامل مع تجارة السلع والخدمات، والتي غالباً ما تحتل مواقع متميزة داخل النسيج العمراني للمدينة (20).

في مدينة العجيلات شكّل النشاط التجاري عنصراً أساسياً في الحياة الاقتصادية. ففي أواخر القرن التاسع عشر اقتصرت الأنشطة التجارية على بعض الدكاكين المتناثرة في وسط المدينة، بالإضافة إلى السوق المحلي وسوق للخضار، إلى جانب الجمعيات الاستهلاكية. ومع مرور الزمن وازدياد عدد السكان، شهدت المدينة توسعاً ملحوظاً في أنشطتها التجارية، حيث بلغ عدد المحال التجارية سنة 2002 نحو (120)

محلاً توزعت بين السوق المحلي، وسوقين للخضار، وسوق شعبي يُقام مرتين أسبوعياً، فضلاً عن الجمعيات الاستهلاكية .

وقد انعكس هذا النشاط التجاري بشكل مباشر على التوسع العمراني للمدينة، إذ أدى تزايد الطلب على السلع والخدمات إلى ظهور مؤسسات تجارية جديدة، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل النسيج العمراني واتساعه. ومن ثم، فإن النشاط التجاري لم يكن مجرد وظيفة اقتصادية بحتة، بل لعب دوراً محورياً في دفع النمو الحضري وتعزيز مكانة المدينة كمركز تجاري محلي وإقليمي.

كما يتضح أن الحرف التقليدية والنشاط التجاري في العجيلات ارتبطا ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الشعبية، حيث مثلت هذه الأخيرة المجال الأمثل لتصريف المنتجات المحلية، سواء الناتجة عن الأنشطة الحرفية أو الزراعية والتجارية. وقد شكّل هذا الارتباط التكاملي أساساً للحفاظ على التراث الثقافي المحلي من جهة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة من جهة أخرى، الأمر الذي يؤكد أهمية التحليل الجغرافي للأسواق الشعبية في فهم ديناميات النمو الحضري والاقتصادي.

الأنشطة الاقتصادية في منطقة العجيلات:

يُعد النشاط الاقتصادي أحد العناصر الجوهرية لفهم البنية السكانية والاجتماعية ، إذ يعكس طبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافية، ويُسهم في تحديد ملامح التحولات العمرانية والوظيفية للمدينة. فمن خلال دراسة الأنشطة الاقتصادية يمكن التعرف على حجم القوى العاملة واتجاهاتها المستقبلية، ومدى انعكاسها على القطاعات الخدمية والإنتاجية، وخاصة الأسواق الشعبية التي تمثل محوراً رئيساً للتبادل التجاري وتلبية احتياجات السكان.

لقد شهدت العجيلات، كغيرها من المدن الليبية، تغيرات اقتصادية واضحة ارتبطت بالنمو السكاني والتحولات الاجتماعية والبيئية، حيث أفرزت هذه المتغيرات أنشطة اقتصادية متنوعة تشمل الزراعة، التجارة، الحرف التقليدية، والوظائف الخدمية. ويُلاحظ أن هذه الأنشطة متداخلة ومترابطة، بحيث أن أي تغير في نمط استخدام الأرض أو في العلاقات الوظيفية داخل المدينة ينعكس مباشرة على طبيعة هذه الأنشطة وحجمها.

وتُظهر الأسواق الشعبية بجلاء هذه التفاعلات الاقتصادية، إذ تمثل مرآة للحراك الاجتماعي والتجاري، فهي ليست مجرد فضاءات للبيع والشراء، وإنما مراكز للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي. ومع تزايد أهمية العجيلات كمركز حضري وتجاري ضمن إقليم الساحل الغربي، برزت الأسواق الشعبية كأحد المكونات الحيوية في بنيتها العمرانية والاقتصادية، حيث أسهمت في دفع النمو الحضري وتوسيع شبكة الخدمات داخل المدينة.

ومن ثمّ، فإن فهم الأنشطة الاقتصادية في منطقة العجيلات لا يقتصر على رصد طبيعة المهن والخدمات المنتشرة بين السكان، بل يمتد ليشمل تحليل الدور المحوري للأسواق الشعبية في دعم الاقتصاد المحلي، وقياس مدى قدرتها على التكيف مع التغيرات السكانية والاقتصادية المستقبلية.

النشاط الصناعي في منطقة العجيلات:

تُعدّ الفعاليات الصناعية من المقومات الأساسية للنمو الحضري الحديث، إذ تشكل إحدى الركائز الاقتصادية المهمة للمدن (21)، لما لها من دور في تلبية احتياجات السكان من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، إضافة إلى مساهمتها في تعزيز التقدم الاقتصادي وتوفير فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع المحلي. كما تمثل الصناعة عنصراً داعماً للبنية الاقتصادية للعجيلات، إذ تُسهم في إمداد الأسواق الشعبية بالمنتجات التي تُعرض وتُباع مباشرة للمستهلكين.

شهدت العجيلات خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي بدايات متواضعة للنشاط الصناعي، حيث لم يكن يوجد سوى مطحنة واحدة ومخبرين لطحن الحبوب، إلى جانب مصنع للنسيج أنشئ عام 1989، وتشاركية للملابس الجاهزة افتتحت عام 1988. غير أن العقدين الأخيرين شهدا توسعاً في هذه الأنشطة، حيث أنشئت عدة مخابز ومطاحن، إلى جانب ورش للنجارة والحدادة وصيانة المركبات، وهو ما أضفى على المدينة طابعاً أكثر حيوية في مجال الصناعات الصغيرة والخدمات.

وقد أسهم هذا التطور الصناعي في دعم الأسواق الشعبية بالسلع الأساسية والمنتجات المحلية، ما جعلها أكثر تنوعاً في معروضاتها، ومكّنها من تلبية جانب من احتياجات السكان دون الاعتماد الكلي على السلع المستوردة من المدن الكبرى. كما أن اتساع

الأنشطة الصناعية داخل المدينة يعكس التغير في بنيتها الاقتصادية وتوجهها نحو التكامل بين الزراعة، التجارة، والصناعة بوصفها ركائز أساسية في التنمية المحلية. ومن ثم، فإن دراسة النشاط الصناعي في العجيلات لا يمكن فصلها عن دراسة الأسواق الشعبية، حيث يرتبطان بعلاقة تكاملية؛ فالصناعة تُنتج وتوفر المواد، بينما تشكل الأسواق القنوات الرئيسية لتوزيع هذه المنتجات على المستهلكين، بما يعزز الدورة الاقتصادية المحلية ويُسهم في دفع عجلة التنمية الحضرية.

الزراعة ودورها في تشكيل هوية الأسواق الشعبية في منطقة العجيلات:

يحتل النشاط الزراعي مكانة محورية في الاقتصاد المحلي بمدينة العجيلات، حيث يشكل إنتاج الحبوب كالقمح والشعير أساساً للأمن الغذائي، ويُسهم في تنشيط الحركة التجارية داخل الأسواق الشعبية عبر تسويقها بشكل مباشر إلى المستهلكين. كما تُعد أشجار الزيتون من أهم الموارد الزراعية في المنطقة، إذ يرتبط إنتاج زيت الزيتون بالهوية الاقتصادية والثقافية للعجيلات، ويُعرض بكثرة في الأسواق الشعبية سواء للاستهلاك المحلي أو للتجارة مع المناطق المجاورة.

وإلى جانب ذلك، فإن إنتاج **الخضروات والفواكه الموسمية مثل الطماطم، البطيخ، والتمر، يُعزز من استمرارية نشاط الأسواق على مدار العام، ويجعلها مقصداً رئيساً للسكان من داخل وخارج المنطقة. هذا التنوع في الإنتاج الزراعي منح الأسواق الشعبية طابعاً مميزاً، حيث أصبحت تُعبر عن خصوصية البيئة المحلية وتُجسد التفاعل بين النشاط الزراعي والحركة التجارية..

الحرف والصناعات التقليدية وعلاقتها بالأسواق الشعبية في ليبيا ومنطقة العجيلات:

تُعد الصناعات التقليدية إحدى الركائز الأساسية للهوية الثقافية والاقتصادية في ليبيا، إذ ارتبطت منذ القدم بالحياة اليومية للسكان وبالأسواق الشعبية التي شكّلت فضاءات رئيسة لتبادل السلع والخدمات. ويُظهر التنوع الحرفي مدى التفاعل بين الإنسان وبيئته الجغرافية، حيث انعكس هذا التفاعل في طبيعة المواد الخام وأساليب الإنتاج وأسهم في تشكيل هوية اقتصادية واجتماعية.

فعلى المستوى الوطني، برزت صناعة النسيج اليدوي كأوسع الحرف انتشاراً، إذ تخصصت النساء في غزل الصوف وشعر الماعز ووبر الإبل وتحويلها إلى أفرشة

وألبسة تقليدية مثل *الجرد والكليم والبطاطين*. وقد تركزت هذه الصناعة في المدينة القديمة بطرابلس، في أسواق متخصصة مثل سوق الحرير. كما انتشرت الصناعات الجلدية مثل صناعة *الأحذية التقليدية (البلغة) والسروج، والصناعات المعدنية مثل الأواني النحاسية، إضافة إلى صناعة الفخار والأواني الطينية التي اشتهرت بها مدن مثل الخمس وغدامس وبني وليد. أما صياغة الذهب والفضة فقد تميزت بها مدينتا طرابلس وبنغازي، وظلت حرفة متوارثة تعكس مزيجاً من الأصالة والتجديد. وقد لعبت الأسواق الشعبية دوراً محورياً في تسويق هذه المنتجات الحرفية، فهي لم تكن مجرد أماكن للبيع والشراء، بل فضاءات للتفاعل الاجتماعي والثقافي، عكست التنوع الحرفي وأبرزت مهارة الحرفيين، وأسهمت في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الاقتصاد المحلي.

أما في منطقة العجيلات، وهي إحدى الحواضر الرئيسية في إقليم الساحل الغربي، فقد كان للحرف والصناعات التقليدية حضور واضح في أسواقها الشعبية. إذ ارتبطت بالبيئة الريفية المحيطة، فاشتهرت بصناعة أدوات الزراعة اليدوية، إضافة إلى حرف النجارة والحدادة التي وفرت منتجات منزلية وأدوات يومية. كما برزت الصناعات الجلدية التي كانت تُعرض في الأسواق الأسبوعية بالمدينة. وإلى جانبها، شكّلت تجارة الفخار والأواني الطينية القادمة من المناطق المجاورة عنصراً مهماً في هذه الأسواق، نظراً لاستخدامها الواسع في حفظ المياه والطهي.

كما لعبت النساء دوراً بارزاً في ردف الأسواق الشعبية، من خلال إنتاج المنسوجات اليدوية والأغطية البسيطة، ما أضفى تنوعاً إضافياً على طبيعة المنتجات المعروضة. وبذلك أصبحت أسواق ملتقى للإنتاج المحلي والسلع القادمة من المدن المجاورة مثل صبراتة والجميل، الأمر الذي عزّز مكانتها كمركز تجاري محلي يجمع بين البعد الاقتصادي والثقافي.

إن ربط الحرف والصناعات التقليدية بالأسواق الشعبية في ليبيا عامة، وفي العجيلات على وجه الخصوص، يُبرز بوضوح التكامل بين النشاط الحرفي والتجاري، ويؤكد على الدور الحيوي لهذه الأسواق في الحفاظ على التراث المحلي من جهة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

التركيب الحرفي والمهني للسكان في منطقة العجيلات:

يُعد التركيب الحرفي أحد المؤشرات المهمة لفهم البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، حيث يعكس طبيعة الأنشطة التي يزاولها السكان ودورهم في دعم الحركة الاقتصادية داخل المدينة. وتكمن أهمية دراسة هذا التركيب في أنه يُبرز التنوع الوظيفي للسكان، ويظهر مدى تفاعلهم مع بيئتهم الجغرافية ومتطلبات التنمية العمرانية والاقتصادية.

ارتبط النشاط الحرفي في العجيلات بالأنشطة التقليدية مثل الزراعة، الحرف البسيطة، وأعمال التجارة المحلية، إلا أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا منذ سبعينيات القرن الماضي، خاصة مع الطفرة النفطية، أسهمت في تحول تدريجي نحو أنشطة أكثر تنوعاً تشمل القطاعات الصناعية، الخدمية، والتجارية.

تشير البيانات الإحصائية إلى تباين واضح في توزيع العاملين حسب نوع النشاط الاقتصادي، إذ ظل القطاع الزراعي يحتل مكانة مهمة في منتصف القرن العشرين، غير أن نسبته أخذت في التراجع تدريجياً مع اتساع فرص العمل في القطاعات الخدمية والتجارية. كما برزت الحرف الصغيرة مثل النجارة، الحدادة، إصلاح المركبات، وصناعة الملابس كأنشطة مساندة أسهمت في تلبية احتياجات السكان وتعزيز الأسواق الشعبية بالمنتجات المحلية.

ومع التطور العمراني للمدينة وازدياد الكثافة السكانية، تزايد الاعتماد على الأنشطة الخدمية والتجارية، ما انعكس مباشرة على الأسواق الشعبية التي تحولت إلى مراكز رئيسة لعرض وتوزيع منتجات الحرفيين وأصحاب المهن. وهذا يعكس علاقة تكاملية بين التركيب الحرفي للسكان ودور الأسواق الشعبية في استيعاب نتاج هذه الأنشطة، فضلاً عن كونها فضاءات لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية.

فإن دراسة التركيب الحرفي والمهني للسكان في العجيلات تُظهر بوضوح دينامية الاقتصاد المحلي، وتُبرز الدور المحوري للأسواق الشعبية في ربط النشاط الحرفي بالطلب الاستهلاكي، بما يعزز استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

البنية التحتية ودورها في دعم الأسواق الشعبية في منطقة العجيلات

تُعد البنية التحتية أحد المرتكزات الرئيسة لنجاح واستدامة الأسواق الشعبية، إذ تشكل شبكة الطرق ووسائل النقل والمرافق العامة الإطار الداعم للحركة التجارية والأنشطة

الاقتصادية (22). وفي هذا الإطار، تمتاز مدينة العجيلات بارتباطها بشبكة من الطرق الرئيسية التي تصلها بالمدن المجاورة مثل صبراتة والجميل وتليل، وهو ما يعزز من أهميتها الجغرافية ويجعلها مركزاً للتبادل التجاري المحلي والإقليمي. إلا أن هذه الأسواق، رغم الميزة المكانية، تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، لعل أبرزها ضعف التنظيم الداخلي الذي يؤدي إلى اختلاط الأنشطة التجارية وغياب التخطيط الوظيفي السليم. كما تعاني من نقص في المرافق الخدمية الأساسية مثل دورات المياه، شبكات الصرف الصحي، ومساحات التخزين الملائمة، وهو ما يحد من كفاءتها التشغيلية ويؤثر على جاذبيتها للمستهلكين. وإلى جانب ذلك، يُعد عدم كفاية مواقف السيارات أحد أهم الإشكاليات التي تتسبب في اختناقات مرورية حول مواقع الأسواق وتؤثر سلباً على انسياب الحركة التجارية.

إن هذه التحديات تؤكد أن تطوير البنية التحتية للأسواق الشعبية في العجيلات يمثل ضرورة ملحة لتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي. فالتخطيط السليم لشبكات الطرق ومواقف السيارات، إلى جانب توفير مرافق خدمية متكاملة، من شأنه رفع مستوى التنظيم، وزيادة القدرة الاستيعابية للأسواق، وبالتالي تحسين أدائها في دعم النشاط التجاري والحرفي داخل المدينة.

أهمية الموقع الجغرافي لمدينة العجيلات ودوره في تعزيز الأسواق الشعبية:

يُعتبر الموقع الجغرافي من أبرز العوامل المؤثرة في نشوء وتطور المدن، إذ ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى دور المدينة ضمن الشبكة الحضرية والإقليمية (23). تبرز مدينة العجيلات بوصفها إحدى الحواضر الرئيسية في إقليم الساحل الغربي الليبي، حيث تمتاز بموقع استراتيجي بالغ الأهمية على الطريق الساحلي الدولي الذي يربط العاصمة طرابلس غرباً بالحدود التونسية شرقاً. هذا الامتداد الطرقي لم يمنحها فقط ميزة التواصل الإقليمي، بل جعلها أيضاً نقطة عبور تجارية بين الساحل والمناطق الداخلية، وهو ما أسهم في ترسيخ مكانتها كسوق محلية ذات امتداد إقليمي.

كما أن الموقع الجغرافي يتسم بالجمع بين البيئة الساحلية والريفية الزراعية، إذ تحيط بها مساحات زراعية خصبة تنتج محاصيل مهمة مثل الزيتون، الحبوب، والتمور، ما أتاح تدفقاً مستمراً للمنتجات الطازجة إلى أسواقها الشعبية. هذا التدفق عزز من قدرة

السوق على تلبية احتياجات السكان اليومية، وفي الوقت ذاته شكل عامل جذب للتجار والمتسوقين من المناطق المجاورة، مثل صبراتة والجميل وتليل. وبذلك أصبحت العجيلات حلقة وصل بين الإنتاج الزراعي المحلي من جهة، والطلب الاستهلاكي والتجاري في المراكز الحضرية الأخرى من جهة ثانية. إلى جانب أهميته الاقتصادية، أفرز الموقع الجغرافي بعداً اجتماعياً وثقافياً واضحاً، حيث تحولت الأسواق الشعبية إلى فضاءات للتفاعل والتواصل بين سكان المدينة وضواحيها، فكانت ملتقى للعلاقات الاجتماعية، ومنصة لتبادل القيم والعادات بين القرى والمناطق المحيطة. هذه الوظيفة المزدوجة (الاقتصادية والاجتماعية) منحت الأسواق بعداً يتجاوز البيع والشراء ليشمل دعم الهوية الثقافية وتعزيز التضامن الاجتماعي.

لكن رغم هذه المزايا، يفرض الموقع الاستراتيجي تحديات تتعلق بضرورة تنظيم الأسواق وتطوير بنيتها التحتية بما يتناسب مع حجم النشاط التجاري المتنامي. فالتوسع العمراني وتزايد أعداد السكان والمترددين على الأسواق يتطلبان تخطيطاً حضرياً مدروساً يشمل توزيعاً مكانياً ملائماً للأسواق، توفير شبكات نقل ومواقف سيارات، وتحسين المرافق الأساسية. هذه الاعتبارات تجعل من الموقع عاملاً محفزاً، لكنه في الوقت ذاته يتطلب إدارة وتخطيطاً فعالين لتحقيق الاستفادة المثلى منه. يمكن القول إن الموقع الجغرافي للعجيلات يُمثل أساساً محورياً في فهم تطور أسواقها الشعبية، إذ أسهم في تعزيز دورها الاقتصادي، وربطها بمحيطها الإقليمي، وفي الوقت ذاته ساعد على بناء فضاء اجتماعي وثقافي نابض بالحياة. ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا والمجتمع، حيث يشكل الموقع أحد أهم مرتكزات تفسير نشأة واستدامة الأسواق الشعبية.

النقل ووسائل المواصلات في منطقة العجيلات ودورها في دعم الأسواق الشعبية: يُعد النقل من العناصر الجوهرية التي تقوم عليها الحياة الحضرية، إذ يمثل عاملاً أساسياً في ربط الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يسهم في تيسير وصول السكان إلى خدماتهم الأساسية والأنشطة اليومية مثل التعليم والعمل والتسوق والترفيه. ومن دون شبكة نقل فعالة، تواجه المدن صعوبات في تحقيق نمو متوازن

وفي أداء وظائف استعمالات الأرض بكفاءة، مما يجعل النقل عنصراً حاسماً في تشكيل البنية العمرانية وتوجيه مسارات النمو الحضري (24).

وتتنوع شبكة الطرق في مدينة العجيلات بين رئيسية وثنائية وترابية، حيث تؤدي الطرق الرئيسية دوراً مهماً في ربط المخطط العمراني بالمدن والمناطق المجاورة، مثل الطريق الرابط بين العجيلات وصبراتة شرقاً، والطريق المؤدي إلى سوق الجمعة، والطريق المتجه نحو منطقة تليل شمالاً. أما الطرق الثانوية فتتمثل وسيلة اتصال مع المناطق القريبة مثل الدورانية وسانية خملج ووط الديس، في حين أن الطرق الترابية تخدم الأحياء السكنية الواقعة في أطراف المدينة، رغم أنها تظل محدودة مقارنة بالطرق الرئيسية والثانوية. وإلى جانب ذلك، تضم المدينة طريقين دائريين أحدهما بطول ثلاثة كيلومترات والآخر بطول سبعة كيلومترات، وقد أسهما في تنظيم الحركة المرورية الداخلية وربط المداخل الرئيسية للمدينة، وهي المدخل الغربي المؤدي إلى الطويلة، ومدخلان شرقيان يتجه أحدهما إلى صبراتة والآخر إلى الداخل، بالإضافة إلى المدخل الشمالي المؤدي إلى تليل.

لقد ساعدت هذه الشبكة على تعزيز التواصل بين العجيلات ومحيطها الجغرافي وأسهمت في تحفيز النمو العمراني والتجاري على طول محاورها، إذ تركزت العديد من المباني التجارية والأسواق الشعبية على جوانب الطرق الرئيسية، فتحوّلت إلى محاور جذب اقتصادي واجتماعي. وبذلك يتضح أن النقل لم يعد مجرد وسيلة للحركة، بل أصبح عاملاً محفزاً للنمو الحضري ولنشوء وتطور الأسواق الشعبية في المدينة من خلال ربطها بالقرى والمناطق الريفية وضمان تدفق السلع والخدمات إليها بشكل مستمر.

التوزيع المكاني للأسواق الشعبية ودورها الإقليمي في مدينة العجيلات:

تشكل الأسواق الشعبية في العجيلات شبكة متكاملة من المواقع التجارية التي تنتشر داخل المدينة وفي محيطها الريفي، متأثرة بعوامل الكثافة السكانية، والموقع الجغرافي، وشبكات النقل والمواصلات. ويظهر هذا التوزيع المكاني الدور المحوري للعجيلات باعتبارها مركزاً حضرياً واقتصادياً يربط بين المناطق الساحلية والداخلية في إقليم الساحل الغربي. تتمركز الأسواق المركزية في قلب المدينة بالقرب من المناطق الإدارية والتجارية الرئيسية، مثل سوق المواد الغذائية بالجملة المعروف

بشارع بنقردان، والمنطقة الصناعية الخاصة بتصليح السيارات، إلى جانب الأسواق المتخصصة في الذهب والملابس كسوق الحساء وشارع الذهب. وتُعد هذه الأسواق نقطة جذب رئيسة للتجار والمتسوقين من داخل المدينة وخارجها، حيث تستقبل سلعا متنوعة تشمل المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة عبر المدن الساحلية القريبة مثل صبراتة وزوارة.

أما الأسواق الفرعية فهي تنتشر في الأحياء السكنية والقرى المحيطة بالعجيلات، وتتميز بحجمها الصغير وتركيزها على تلبية الاحتياجات اليومية للسكان من خضروات وفواكه ومنتجات أساسية. غير أنها لا تقتصر على الإنتاج المحلي فحسب، بل تعتمد أيضًا على تدفق المنتجات الزراعية والحرفية القادمة من المناطق المجاورة مثل الجميل، مما يجعلها حلقة وصل بين الريف والمدينة.

وتبرز بصورة خاصة الأسواق الأسبوعية التي تُقام يومي الاثنين والخميس، إذ تمثل فضاءات تجارية كبرى تجمع بين مختلف أنواع السلع الغذائية، إلى جانب بيع المواشي والدواجن والحبوب والمنتجات الزراعية. وتُعد هذه الأسواق ملتقى للتجار والزبائن من العجيلات والمناطق المحيطة، كما تستقبل منتجات قادمة من مدن الساحل الغربي والداخل، مما يعزز من مكانتها كسوق إقليمي يُسهّم في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوسيع نطاق التبادل التجاري.

إن التوزيع المكاني للأسواق الشعبية في العجيلات يعكس ليس فقط وظيفتها المحلية، بل أيضًا دورها الإقليمي، حيث أصبحت عقدة تجارية تربط بين الإنتاج الزراعي في المناطق الداخلية والمنتجات المستوردة عبر المدن الساحلية. ومن ثم، فإن هذه الأسواق لا تُعزز الاقتصاد المحلي فحسب، بل تُسهّم أيضًا في ترسيخ مكانة العجيلات كمحور للتواصل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إقليم الساحل الغربي.

تنوع الأنشطة الاقتصادية وحجم الأسواق الشعبية ودورها في العجيلات:

تتنوع الأنشطة الاقتصادية في الأسواق الشعبية بمدينة العجيلات تبعًا لطبيعة السلع والخدمات المتداولة، مما يعكس شمولية دورها الاقتصادي والاجتماعي. فالسلع الغذائية تأتي في مقدمة الأنشطة التجارية، حيث تُشكل الخضروات والفواكه واللحوم والأسماك والحبوب الجزء الأكبر من حركة البيع والشراء، نظرًا لاعتماد السكان المباشر عليها في تلبية احتياجاتهم اليومية. وإلى جانب ذلك، تبرز تجارة المنتجات

المنزلية والحرفية، مثل الملابس والأدوات المنزلية، والحرف التقليدية التي تشمل النجارة والخياطة وبعض الصناعات اليدوية البسيطة، والتي تسهم في تعزيز الطابع المحلي للأسواق. كما تدعم هذه الأسواق مجموعة من الخدمات المصاحبة مثل النقل والتغليف وبعض الخدمات المالية الصغيرة، التي تُسهل العمليات التجارية وتزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي داخل السوق.

أما من حيث الحجم، فتتباين الأسواق الشعبية في العجيلات بين فضاءات صغيرة متمركزة داخل الأحياء السكنية، وأخرى كبيرة تحتل مواقع مركزية في وسط المدينة. ويؤثر هذا التباين في حجم الحركة التجارية وعدد الباعة والمستهلكين، حيث تستقطب الأسواق المركزية أكبر عدد من المتسوقين والتجار المحليين والإقليميين، في حين تقتصر الأسواق الفرعية على تلبية الاحتياجات المباشرة للسكان.

ويبرز هذا التنوع الدور المزدوج للأسواق الشعبية في المدينة؛ فهي تؤدي دورًا اقتصاديًا يتمثل في توفير فرص عمل لشريحة واسعة من السكان، وتنشيط حركة التجارة المحلية، فضلًا عن دعم الإنتاج الزراعي والحرفي عبر توفير منصات لتصرفه. كما تؤدي دورًا اجتماعيًا مهمًا، إذ تسهم في تعزيز التفاعل بين مختلف الفئات، وتوفر بيئة تجارية للأسر المحلية، بما في ذلك النساء والشباب والفئات ذات الدخل المحدود، مما يجعلها فضاءات للتكامل الاقتصادي والاجتماعي.

التحديات والمعوقات التي تواجه الأسواق الشعبية في منطقة العجيلات:

تواجه الأسواق الشعبية في مدينة العجيلات جملة من التحديات المتداخلة التي تعكس طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمر بها المنطقة. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى أربعة محاور رئيسية:

أولاً: التحديات الاقتصادية: تعاني الأسواق الشعبية من ضعف التمويل لدى شريحة واسعة من الباعة، إذ يعتمد معظمهم على رأس مال محدود لا يمكّنهم من تطوير أنشطتهم التجارية أو توسيع حجم المخزون، مما يقلل من قدرتهم على المنافسة. كما يشكّل وجود المراكز التجارية الحديثة والمتاجر الكبيرة تحديًا إضافيًا، حيث يجذب إليها بعض المستهلكين لما توفره من تنوع وجودة، وهو ما يضع ضغوطًا على الأسواق التقليدية. ويُضاف إلى ذلك تقلب الأسعار الناتج عن العرض والطلب الموسمي، مما يربك خطط التجار ويؤثر سلبيًا على القدرة الشرائية للمستهلكين.

ثانياً - التحديات الاجتماعية: تتمثل أبرز التحديات الاجتماعية في الازدحام الشديد داخل الأسواق، الأمر الذي ينعكس سلباً على راحة المستهلكين والباعة، ويؤدي أحياناً إلى مشكلات تتعلق بالسلامة أو فقدان السلع. كما يبرز غياب التنظيم الفعال الذي يسهم في صعوبة إدارة أماكن البيع وضبط جودة المنتجات. إلى جانب ذلك، فإن بعض العادات والتقاليد المحلية، مثل تفضيل أوقات معينة للبيع أو احتكار سلع بعينها، قد تحد من الكفاءة الاقتصادية وتؤثر على حركة السوق.

ثالثاً - التحديات البيئية: تُعد مشكلة النفايات والتلوث من أبرز التحديات التي تواجه الأسواق الشعبية، حيث يؤدي تراكم المخلفات العضوية وغير العضوية إلى تدهور مستوى النظافة العامة وتقليل جاذبية السوق للسكان والزوار. كما تؤثر الظروف المناخية على استمرارية النشاط التجاري، إذ تُعيق الحرارة المرتفعة أو الأمطار الغزيرة حركة البيع والشراء، خصوصاً في الأسواق المكشوفة التي تفتقر إلى التجهيزات المناسبة.

رابعاً - التحديات الإدارية والتنظيمية: من الناحية التنظيمية، تفتقر مدينة العجيلات إلى تخطيط عمراني واضح يخصص مساحات كافية للأسواق الشعبية، مما يضطر العديد من الباعة إلى التمدد في الشوارع والطرق العامة، وهو ما يعيق حركة المرور ويؤدي إلى فوضى عمرانية. كما أن ضعف الرقابة الحكومية ينعكس في انتشار الممارسات التجارية غير القانونية، وغياب الضبط الفعال للأسعار وجودة السلع، الأمر الذي يقلل من مستوى الثقة بين المستهلك والتاجر.

الاستنتاجات:

- 1- يتبين أن للأسواق الشعبية أهمية اقتصادية بارزة، فهي تُعد من أبرز مصادر توفير فرص العمل للسكان المحليين، كما تسهم في دعم حركة التجارة الداخلية، وتؤدي دوراً محورياً في تسويق المنتجات الزراعية والحرفية التي تشتهر بها المنطقة ومحيطها الريفي.
- 2- يتجلى الدور الاجتماعي للأسواق الشعبية في كونها فضاءات للتلاقي والتفاعل بين مختلف فئات المجتمع، بما يعزز من التماسك الاجتماعي ويدعم الفئات الهامشية مثل

النساء والشباب. كما أنها تمثل أداة فاعلة في الحفاظ على التراث المحلي وتعزيز الهوية الثقافية للمدينة.

3- ساعد الموقع الجغرافي المتميز ، القريب من الطرق الساحلية والمرتبطة بالمدن المجاورة، على تسهيل الوصول إلى أسواقها الشعبية، ما جعلها نقطة جذب للتجار والمستهلكين من داخل المنطقة وخارجها، ورسّخ مكانتها كمركز تجاري محلي وإقليمي.

4- تواجه الأسواق الشعبية في العجيلات العديد من التحديات، من أبرزها ضعف البنية التحتية، ونقص التنظيم والرقابة، إضافة إلى المنافسة المتزايدة من الأسواق الحديثة، فضلاً عن التأثير السلبي للعوامل البيئية مثل النفايات والظروف المناخية.

5- تبرز الحاجة إلى التخطيط والتطوير كأولوية لتعزيز دور الأسواق الشعبية، من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير المرافق الأساسية، إلى جانب تنظيمها إدارياً ورقابياً بما يرفع من كفاءتها. كما يُعد إدماج البعد البيئي في عملية التخطيط عنصراً أساسياً للحد من المشكلات الناجمة عن التلوث والازدحام.

التوصيات:

1- ضرورة تحسين البنية التحتية للأسواق الشعبية عبر توفير المرافق الأساسية، مثل مواقف السيارات، وشبكات الصرف الصحي، ومصادر المياه، بما يضمن تيسير الحركة التجارية ويزيد من كفاءة هذه الأسواق.

2- ثانياً، وضع خطط تنظيمية وإدارية واضحة لإدارة الأسواق، تتضمن إعادة توزيع أماكن البيع، وتنظيم تواجد الباعة بما يمنع العشوائية، إلى جانب تفعيل آليات ضبط الجودة والأسعار لحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة

3- دعم أصحاب الأنشطة التجارية الصغيرة من خلال توفير برامج للتمويل الصغير ، بما يمكنهم من توسيع نشاطهم وزيادة حجم المخزون، وبالتالي رفع قدرتهم التنافسية داخل الأسواق.

4- تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية للباعة والحرفيين حول أساليب إدارة الأعمال، وتقنيات التسويق الحديثة، وأهمية الحفاظ على نظافة الأسواق، وهو ما يساهم في رفع كفاءة الأداء التجاري وتعزيز وعي الباعة بدورهم التنموي.

- 5- العمل على تحقيق التوازن بين الحفاظ على الطابع التقليدي للأسواق الشعبية بوصفها جزءاً من التراث الثقافي والاجتماعي للمدينة، وبين إدخال بعض التطويرات الخدمية التي تلبي احتياجات المستهلكين المعاصرة، مثل تحسين أماكن العرض والخدمات المساندة.
- 6- تفعيل الرقابة البيئية عبر وضع آليات منتظمة للتخلص من النفايات، والسيطرة على مظاهر التلوث، بما يسهم في الحفاظ على البيئة الحضرية والصحية المحيطة بالأسواق ويزيد من جاذبيتها.

الهوامش

1. حويتاني، محمد عدنان. الأسواق الشعبية غير البنائية في مدينة حلب\ منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة (اليونسكو). متاح على <https://ich.unesco.org>، 2020.
2. هاشم، سعيد. "الأسواق الشعبية التراثية في دول مجلس التعاون والجزيرة العربية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية. حوليات آداب عين شمس 2006، ص. 283-314.
3. السيد، شيماء محمد. "الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للأسواق اليومية الشعبية". مجلة الدراسات الإفريقية. مج. 46، ع. 4، 2024، ص. 283-329.
4. الديب، محمد محمود. الجغرافيا الاقتصادية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985.
5. الزوكة، محمد خميس. جغرافية النقل. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
6. SYMEONIDIS, George. "Markets". In: KUPER, Adam & KUPER, Jessica, eds. The Social Science Encyclopedia. London: Routledge Taylor & Francis Group, 2009, p. 601.
7. العجيلي، عبد السلام مفتاح، أمطبرق، أبو عائشة الهماي، و الحاتمي، عبد الرزاق علي. "الأسواق الشعبية في منطقة ترهونة: دراسة في الجغرافية الاقتصادية". مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية. ع. 9، 2020، ص. 76-93.
8. الدرمني، إبراهيم. "نشأة مدن كلباء، خورفكان، دبا الحصن وتطورها التاريخي". مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الموفية 2023، ص. 2-42.
9. عبد المطفيف، علاء الدين أسامة. "الأسواق الشعبية ودورها في زيادة الحركة السياحية إلى مصر". المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة 2020 (IJHTH)، ص. 105-134.
10. أبو العينين، حسن \. أصول الجغرافيا المناخية. بيروت: الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1981.
11. هارون، علي أحمد. جغرافية الزراعة. ط. 1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
12. العماري، محمد مفتاح. "مشاريع التنمية الزراعية في إقليم سهل الجفارة بليبيا بين المستهدف والواقع". مجلة البحث العلمي في الآداب 2015، ص. 397-476.

13. سلامة، إيناس محمد. إستراتيجية إدارة الموارد المائية في ليبيا بين التحديات والتنمية المستدامة. المؤتمر العربي الخامس للمياه. الرياض: وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2023.
14. بلق، أسماء عبد الحميد، مفتاح، بهية، و السراط، ميلاد فرج. "تحديد مدى جودة مياه الآبار الجوفية لأغراض الري والزراعة بمنطقة العجيلات". المجلة الدولية للعلوم والتقنية 2022، ص. 1-14.
15. أبو عيانة، فتحي محمد. جغرافية السكان: أسس وتطبيقات. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.
16. —جغرافية السكان. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص. 560.
17. رياض، محمد، و عبد الرسول، كوثر. الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 1970.
18. الحداد، فتحي عبد العزيز. الحرف والصناعات التقليدية في سلطنة عمان. عمان: الهيئة العامة للصناعات الحرفية، 2008.
19. جودة، أيمن علي، عبد الوهاب، فتحي، و إسماعيل، إبراهيم سالم. "الصناعات الصغيرة وأهميتها في التنمية المستدامة بليبيا (الصناعات الحرفية نموذجاً)". مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية 2021، ص. 213-236.
20. صقر، زين العابدين علي. جغرافية المدن. ط. 1. بغداد: دار الوضاح للنشر والتوزيع، 2015.
21. السماك، محمد أزهر. جغرافية الصناعة بمنظور معاصر. عمان: دار البازوي للنشر والتوزيع، 2012.
22. أحمد، طالب، و ديب، مازن. "أثر مؤشرات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في سوريا". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 2016، ص. 415-433.
23. إسماعيل، أحمد علي. دراسات في جغرافية المدن. القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988.
24. الزوكة، محمد خميس. جغرافية النقل. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.